

اقتصاد

فوق الطولة

تحديات...

وبيان الحكومة المنتظر

هني الحمدان

قد يقول قائل إن الحكومة الجديدة ورثت وضعا اقتصادياً صعباً من جراء إخفاق السياسات الاقتصادية ربما مرده للحكومات السابقة، إن جاز لنا التعبير، لتأتي الأزمة وتعصف بما بقي من خطط وطموحات لوزراء الفريق الاقتصادي المتعاقبين خلال سنوات مضت.

إذا حكومات أدخلت الاقتصاد الوطني في نفق مظلم حيث بات أسيراً اليوم لرؤى وتوجهات قد لا تسعفها الحظوظ وظروف الأزمة وتداعياتها على النمو والاقتصاد كله.. أمام حكومتنا الجديدة تحديات كبيرة وعصية تحتاج ليس لأفكار وإنما لأدوات وآليات تنفيذ حقيقية، ومن أول تلك التحديات الواجب على الحكومة سرعة التحرك نحوها هي إعادة ترميم جدار الثقة مع المواطنين وفعاليات القطاع الخاص الذي لم يلق كل الدعم بعد ما نال نصيبه من التخريب والدمار، وترميم الثقة مع المواطن مرهون بما تتخذه الحكومة الجديدة من إجراءات وخطوات تصب في خدمته وحمايته من العواصف الاقتصادية - السعرية منها تحديدا والتي أرهقته وأتعبت به حق.

لكن كيف سنتعامل مع تحدٍ مهم كهذا...؟! قام الأيام هو وكفيل بحمل الإجابة للكثيرين الذين يتأملون بتغيير النمطية بالأعمال وتسهيل الإجراءات وسن أخرى تريح معيشة واقتصادية العباد وأي منتج كان.

تحدٍ آخر هو مصادقية التعاطي السليم والصحيح في محاربة ومكافحة الفساد الحاصل في عديد المفاصل الإدارية وغيرها من المواقع وما سببه من ويلات كارثية على الاقتصاد والتنمية، واعتماد النزاهة كعنوان عريض في التعيينات الإدارية وبعض المفاصل المهمة في الوزارات والمؤسسات بعيداً عن المحسوبيات والولاء، مع الدراسة الموضوعية والشأني أمام كل إجراء اقتصادي وتبين انعكاساته الرجعية والمستقبلية على معيشة وحياة الناس.

تحدٍ آخر أمام الحكومة وهو دعم القطاع الزراعي من أجل إعادة النشاط الحقيقي له بعد حالة من التراجع المستمر وهذا ينذر إذا استمر بعواقب وخيمة على بقاء الاقتصاد ينفذ وجراحه تتوسع، فالمساحات تنقلص والإنتاج إلى الوراء، وأرقام المؤشرات لا تسر أحداً، والخشية كل الخشية أن تستورد حكومتنا كل شيء.

التوجه نحو الإقلال من المستوردات تحدٍ آخر مع اتباع سياسات تشجيع التصنيع المحلي وفتح المجال وأسعا أمام كل المبادرات الإنتاجية الإيجابية مع دعمها، مع ضرورة إعادة دوران سياسة الإقراض من جديد.

إن إعادة النظر في بعض أنواع الضرائب والرسوم وآليات الإعفاء إجراء مرحب به جماهيريًا على عكس ما ترمي من تحقيقه الحكومة من عوائد مالية دامتة لها، لكنه يبقى طموحاً معزراً للثقة بين أي حكومة وجهاور داعمي خزيتها.

إذا استطاعت الحكومة الخروج من التحديات وبشكل تدريجي ومخطط فإنها قد تلمس فوائدها في خطتها بمحاربة الفقر والبطالة والتي وصلت إلى أعلى معدلاتها.

الاقتصاد الوطني اليوم بأوضاع الحاجة إلى مراجعة شاملة لأن التقييم تجنب الوقوع في أخطاء الماضي ونقل عندها من الاختلالات والتشوّهات التي باستطاعتنا أن نضعفها.. مطالبة الحكومة بالتعامل بصراحة تامة من خلال إخراج تقارير موازنتها وخطتها إلى الضوء، وقد يكون بيانها معزراً لمطالب متنوعة وهذا هو المأمول.. خطاب يحاكي الواقع لا يجمله، بيان تعله للرأي العام شارحاً الواقع بجزئياته وتفاصيله، بيان تنموي شامل حول كيفية استعادة الثقة فيه، مع إظهار صدقية أرقامها التي دائماً ما يتم التشتيت فيها... تأمل في تنفيذ كل ما يتنمها المواطن وما يحلم به...!!

انخفاض دمع الذهب في جمعية

صاعقة حلب بسبب الإرهاب

علي محمود سليمان

سجل المعدن الأصفر ارتفاعاً في الأسعار مع نهاية عيد الفطر السعيد، وكان الارتفاع بمقدار ٣٠٠ ليرة سورية عما كان عليه مع نهاية شهر رمضان المبارك، حيث سعرت جمعية الصاعقة في دمشق غرام الذهب عيار ٢١١ بسعر ١٨٣٠٠ ليرة سورية، وغرام الذهب عيار ١٨ بسعر ١٥٦٨٦ ليرة سورية، والتسعير تم على أساس نشرة أسعار مصرف سورية المركزي، بالإضافة إلى السعر العالمي للأونصة الذهبية والتي سجلت ليوم أمس ١٣٦٦ دولاراً.

وعن واقع سوق الذهب في محافظة حلب بين رئيس جمعية الصاعقة في حلب عبود موصلي بصريح خاص له الوطن، أن الأسواق شهدت انخفاضاً شديداً في حركة البيع والشراء خلال شهر رمضان المبارك نتيجة توجه الناس لتأمين الاحتياجات الشهر الفصيل، وكانت التوقعات تشير لتحسن الحركة في الأيام الأخيرة لشهر رمضان والتي تسبق عطلة عيد الفطر ولكن الواقع الأمني فرض نفسه، واستمرت الحركة بالانخفاض والركود كنتيجة لقيام العصابات الإرهابية المسلحة باستهداف كافة الأحياء السكنية والأسواق، ما أثر بشكل كبير على الحركة ضمن الأسواق ومن بينها سوق الذهب. ولفت موصلي إلى أن دمع الذهب يومياً في جمعية الصاعقة لا يصل إلى واحد كيلو غرام بنتيجة انخفاض الحركة، بالإضافة إلى التغيرات التي طالت سعر الأونصة الذهبية عالمياً وأثرت بشكل مباشر على الأسعار محلياً، موضحاً بأن الأونصة عالمياً كانت قد وصلت إلى أعلى مستوى لها خلال عطلة عيد الفطر مسجلة سعر ١٣٧٠ دولاراً وهو أعلى مستوى وصل إليه لأكثر من عامين، وذلك كنتيجة طبيعية لكونه الأكثر جاذبية للمستثمرين كعلاذ أمن لتعاملاتهم مع استمرار تداعيات قرار بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وأشار رئيس جمعية الصاعقة في حلب إلى أن التوقعات تشير إلى احتمال استقرار سعر الذهب في فترة ما بعد العيد، مع اتجاه السعر العالمي للأونصة للاستقرار، إضافة إلى استقرار سعر صرف الدولار محلياً مع استمرار مصرف سورية المركزي بسياسة التدخل الإيجابي لضبط الأسواق والاتفاق معه على التسعير اليومي للذهب على أساس نشرة الأسعار الصادرة عنه.

استراتيجية وطنية لتنمية الصادرات

مرشد: الفترة المقبلة تقضي تبني سياسات تقلل من المستوردات



اختلالات هيكلية يعاني منها الاقتصاد الوطني وانخفاض مرونة المستوردات

الوطن

خدمات التجارة: كلما انخفض عدد المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركيزها بل ذلك على تخلف الهيكل الإنتاجي، مشيراً إلى انخفاض سلة الصادرات السورية وانحصارها في عدد قليل من المنتجات خلال الفترة الماضية.

وأوضح من جانب آخر أن الإحصاءات تشير إلى امتلاك سورية ميزة تنافسية في مؤشر كفاءة تجارة المنسوجات والغزول كما تحتل مركزاً متقدماً في مؤشر كفاءة تجارة الملابس الجاهزة إلا أنها قد تأخرت في الأغذية المصنعة وذلك من بين مجموعة من الأصناف السلعية في الصادرات العالمية التي تتمثل في المنتجات الزراعية والأغذية المصنعة والمنتجات الخشبية والمنسوجات والغزل والمنتجات الكماوية والمنتجات الجلدية والصناعات الأساسية والمعدات غير الإلكترونية وصناعات تكنولوجيا المعلومات ومعدات إلكترونية ومعدات نقل والملابس الجاهزة والمنتجات المعدنية وصناعات متنوعة.

ويعا حسب التحليل الاقتصادي المذكور إلى ضرورة تطوير الصناعات الزراعية لتمكينها من تصدير فائض المنتجات الزراعية واستكمال برامج تسويق

المنتجات الزراعية وتحسين قدرة هذه المنتجات على المنافسة من حيث الجودة والتنوع والتكلفة وذلك نتيجة الارتباط القوي بين قطاع التجارة الخارجية والقطاع الزراعي قائلاً: إن العلاقة بين قطاع التجارة الخارجية والقطاع الصناعي تدعو إلى ضرورة زيادة نسبة الصادرات الصناعية والعمل على تغيير بنية الصادرات السورية وتنويعها من خلال اتخاذ مجموعة من القرارات لتطوير القاعدة الإنتاجية وتحديثها عبر نقل التكنولوجيا العالمية والاستفادة من خبراتها في هذا المجال من تسهيل الإجراءات واستيراد المواد الأولية ومستزمات الإنتاج وإزالة القيود المفروضة عليها بما يعزز من القدرة التنافسية العمل الاقتصادي.

السوق ينتظر حاكم المركزي الجديد

نقص السيولة لدى الشركات

بسبب عطلة العيد يمنغ

المواطنين من استلام حوالاتهم

محمد راكان مصطفى

بلغ سعر صرف الدولار أمام الليرة في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء» ليرة سورية، على حين استمرت شركات ومكاتب الصرافة ببيع دولار التدخل إلى المواطنين الراغبين في السعر المحدد من مصرف سورية المركزي عند ٤٧٠ ليرة سورية للدولار الواحد.

وفقاً لآخر نشرة حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٤٦٨,٨٣ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٤٦٧,٦٨ ليرة كسعر وسطي للمؤسسات الصرافة.

وحدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه أمس سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٤٨٥ ليرة سورية.

وبلغ سعر صرف الجور مقابل الليرة السورية وفقاً للقائمة ٥٢٢,٢١ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٥٢٠,٩٣ ليرة كسعر وسطي للمؤسسات الصرافة و٥٤٠ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية.

وأشارت مصادر مطلعة في السوق إلى وجود حالة من الجمود والتقرب للإجراءات والقرارات التي يعد لها حاكم مصرف سورية المركزي الجديد بريد درغام، تراكمت هذه الحالة بانخفاض الطلب على الدولار.

وفي سياق متصل استمرت الصعوبات التي يواجهها المواطنون في استلام حوالاتهم الواردة من خارج القطر عن طريق شركات الحوالات، وذلك لعدم وجود سبيل بملعة السورية لدى هذه الشركات لتسليم قيمة هذه الحوالات إلى مستحقيها.

وبين أحد المسؤولين في هذه الشركات له «الوطن» أن نقص السيولة يعود إلى أنه وبسبب عطلة عيد الفطر السعيد تعذر على الشركات استلام أي مبالغ من مصرف سورية المركزي، وأنه من المتوقع أن تستمر هذه الإشكالية حتى بعد ظهر اليوم ريثما يتم استلام المبالغ المطلوبة من المصرف المركزي.

يشار إلى أن شركات الحوالات شهدت قبل العيد ازديحاً شديداً، أعاده مصدر مطلع في السوق إلى الإجراء الأخير لمصرف سورية المركزي بمنع صرف تشجيعي للحوالات أعلى من سعر السوق الموازي غير النظامي ما شجع المواطنين على استلام حوالاتهم بطرق نظامية، إضافة إلى ازدياد عدد الحوالات الواردة من خارج القطر بمناسبة عيد الفطر، وإلى شع المبالغ المسلمة

للمصرف المركزي بالليرة السورية لشركات الحوالات الذي كان له دور كبير في الازدحام الحاصل أمام الشركات.

التشاركية مع أم من دون رقابة؟

عبد الرؤوف: القانون لم يقدم أسساً واضحة تضمن رقابة حكومية فعالة

محمد راكان مصطفى

أصدرت وزارة الصناعة مؤخراً قائمة تضم ٢٧ شركة ترغب في طرحها للاستثمار وفق قانون التشاركية الذي صدر مؤخراً، ومن الشركات المطروحة للتشاركية شركة سكر تل سلبح في محافظة حماة، ومعمل خميرة شعبا بريف دمشق، والشركة الوطنية لصناعة التسمينوت ومواد البناء إسمنت دمر بدمشق، إضافة إلى شركة الرستن لصناعة الإسمنت ومواد البناء بحمص.

كما قامت الحكومة مؤخراً بتصديق عقد التشاركية المبرم بين شركة عدرا لصناعة الإسمنت ومواد البناء ومجموعة فروع للاستثمار التجاري المحدودة والمسؤولية لتاهيل إسمنت عدرا بقيمة ٧٥مليون يورو.

عن الرقابة الحكومية على القانون رقم ٤ لعام ٢٠١٦ (قانون التشاركية) بين الدكتور رياض عبد الرؤوف الأستاذ المتخصص بالرقابة المالية في كلية الاقتصاد أن القانون لم يقدم أسساً واضحة تضمن رقابة حكومية فعالة على إجراءات التشاركية، ولا على المشاريع

والتسهيلات التي تتم وفقاً له، علماً أن التشاركية قد تكون في مرافق وجهات عامة هي بالأساس أموال عامة لا بد من الرقابة عليها لضمان حسن استخدامها وفعالية هذا الاستخدام.

كما أن الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي وضعه القانون لم يلاحظ مشاركة لأي جهة رقابية فجلس التشاركية وفقاً للمادة ٧ من هذا القانون يتألف من عشرة أعضاء يمثلون معظم المؤسسات والجهات العليا ذات العلاقة لكنه لا يضم أيًا من المؤسسات المعنيتين بالرقابة في سورية وهما الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، علماً أن الهدف من إحداث مجلس التشاركية هو، بحسب المادة ذاتها، ضبط وتنسيق مشاريع التشاركية بين القطاعين العام والخاص في المجالات كافة، ويبدو بديهياً أن أحد أهم أوجه الضبط والتنسيق يتعلق بالرقابة المالية والإدارية على

هذه المشاريع.

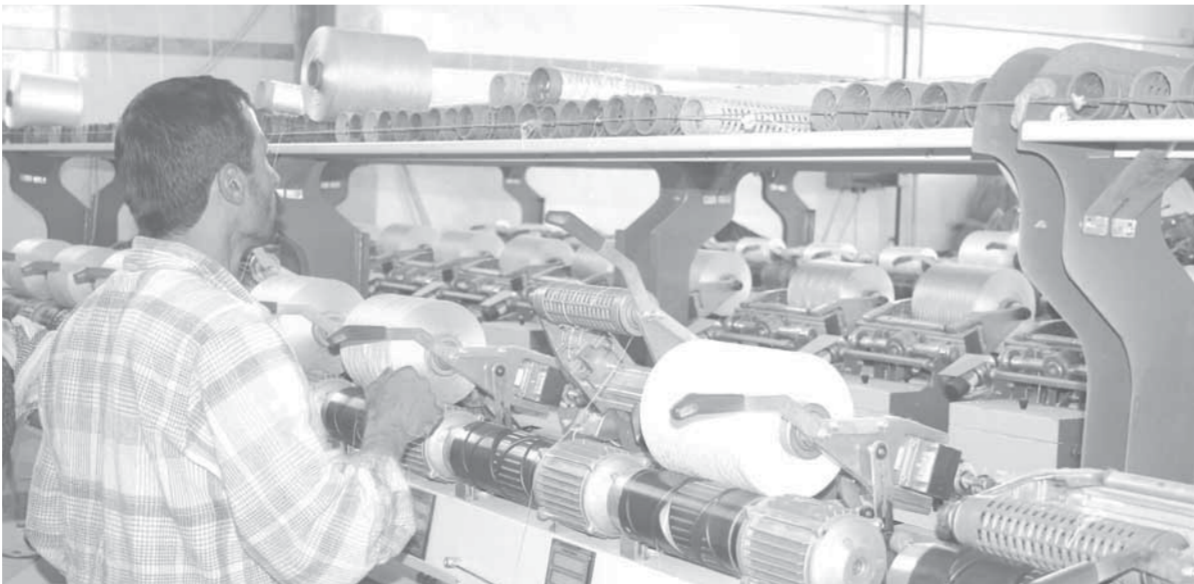
وتساءل عبد الرؤوف حول الجهة التي ستقوم بتنسيق عروض المشاريع المقترحة للتشاركية ومن سيدقق عقودها وأنظمتها، ومن سيدقق أعمال المشاريع المشتملة بالتشاركية ولاسيما أن إدارتها قد تكون بيد القطاع الخاص، وهل من سيقوم بعمليات التدقيق هذه يمتلك من الخبرة والكفاءة ما يجعله قادراً على القيام بها على أفضل وجه؟

وأن قانون التشاركية في المادة ٨ أشار إلى إحداث مكتب التشاركية لدى هيئة التخطيط والتعاون الدولي للمساعدة وتقديم الخبرات اللازمة في عدة مناح ومنها تدقيق مشاريع التشاركية وعروضها وعقودها والأنظمة التي تحكمها، إلا أن مكتباً من الخبراء لن يكون قادراً، من الناحية المهنية والتنظيمية، على ضمان تدقيق فعال ومستقل وشامل كما الحال لو تولى الجهاز المركزي للرقابة المالية مثلاً هذه

الرقابة ولاسيما أن الجهات العامة التي قد تكون بموضوع التشاركية تخضع بمعظمها أساساً لرقابته وبالتالي فهو الأدرى بها.

مضيفاً إنه حتى لو لم تكن هذه الجهات خاضعة لرقابته، أو كانت التشاركية بهدف إيجاد مشروع جديد وتنشغيله، فسيبقى الجهاز المركزي للرقابة المالية يحكم تراكم الخبرات لديه هو الأدرى على تدقيق وضبط هذه المشاريع لأن عدم وجود رقابة صارمة، فعالة، وديققة في هذا السياق قد يسمح بانسياب الأموال العامة والتكوين الرأسمالي المهم الموجود في شركات ومؤسسات القطاع العام إلى الجهات الخاصة الداخلة في مشاريع التشاركية.

وبين عبد الرؤوف إلى أن المادة ٤٤ أحاطت بموضوع مشاركة الجهات العامة في أسهم شركة المشروع، وأن مشاركة الجهة العامة يمكن أن تكون نقدية أو عينية، وفي حال كانت هذه المشاركة عينية «بموجب العقر أو المنشأة



أو المنجر اللازم للبنية التحتية للمشروع ولتقديم الخدمة بصرف شركة المشروع طوال مدة المشروع، وفي مثل هذه الحالة يتم تقييم العقار والعناصر الأخرى الملائمة له من مكتب لرقابته، أو كانت التشاركية بهدف إيجاد مشروع جديد وتنشغيله، فسيبقى الجهاز المركزي للرقابة المالية يحكم تراكم الخبرات لديه هو الأدرى على تدقيق وضبط هذه المشاريع لأن عدم وجود رقابة صارمة، فعالة، وديققة في هذا السياق قد يسمح بانسياب الأموال العامة والتكوين الرأسمالي المهم الموجود في شركات ومؤسسات القطاع العام إلى الجهات الخاصة الداخلة في مشاريع التشاركية.

وبين عبد الرؤوف إلى أن المادة ٤٤ أحاطت بموضوع مشاركة الجهات العامة في أسهم شركة المشروع، وأن مشاركة الجهة العامة يمكن أن تكون نقدية أو عينية، وفي حال كانت هذه المشاركة عينية «بموجب العقر أو المنشأة

الحسابات المستقلين فقط عندما أوضح أن تدقيق القوائم المالية لشركة المشروع يتم وفقاً للقانون ٣٣ لعام ٢٠٠٩ وتعديلاته (وهو قانون تنظيم مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات في سورية) علماً أن ملكية شركة المشروع في للجهات العامة والقطاع الخاص، وكان من باب أولي أن يناط هذا التدقيق أيضاً بالجهاز المركزي للرقابة المالية إضافة إلى مدققي الحسابات المستقلين نظراً لوجود أموال عامة في شركة المشروع تتوجب الرقابة عليها من أجهزة الرقابة الحكومية.

وبين عبد الرؤوف أن القانون جاء ليصح وينظم العلاقات التعاقدية بين جهة عامة وشريك من القطاع الخاص. ويهدف القانون وفقاً للمادة الثانية منه إلى تكثيف القطاع الخاص من المشاركة في تصميم أو إنشاء أو بناء أو تنفيذ أو صيانة أو إعادة تأهيل أو تطوير أو إدارة أو تشغيل المرافق العامة أو البنى التحتية أو المشاريع العائدة لمكثتها للقطاع العام.

مشيراً إلى أن قانون التشاركية سفيرز أنماطاً من التعاون بين القطاعين العام والخاص لم تكن موجودة مسبقاً من حيث بنيتها التنظيمية ومن حيث القواعد والإجراءات الناظمة لها، وبالتالي فلا بد لأجهزة الرقابة الحكومية التي تمارس تدقيقها بشكل تقليدي أن تعمل على تطوير منهجيات عملها وتحديث الأنليات والإجراءات الرقابية التي تعتمدها عليها لأنها، بحسب ما أبتنته حالات الفساد والاحتيال المتكثفة، غير فعالة ولم تكن كافية لمنع وقوع حالات الخلل هذه.

كما أنه على أجهزة الرقابة الحكومية أن تطور إستراتيجيات تدقيق ورقابة خاصة ببعقد التشاركية والشركات التي قد تنتج عنها تجاري ما يستتج عن هذا القانون من تغييرات في الهياكل التنظيمية التي قد تصبح مسؤولة عن تقديم جزء مهم من الخدمات والسلع في الاقتصاد الوطني لضمان الرقابة على الأموال العامة كجزء من عملية التنمية الاقتصادية.